منظمة العفو الدولية

جنوب أفريقيا
إرساء مبدأ المساءلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان

حالة للدراسة: "اختفاء" ووفاة زويلي كينيث ندلوزي، سبتمبر/أيلول 1998

12 مايو/أيار 1999 **رقم الوثيقة: AFR 53/06/99**

التوزيع : SC/CO/GR

مقدمة

رغم الإصلاحات الدستورية والتشريعية التي أدخلت لحماية وتعزيز حقوق الإنسان منذ عام 1994، إلا أن جنوب أفريقيا لم تستأصل بعد من بين صفوف قوات الأمن اعتمادها على وسائل للتحقيق في الجرائم تتصل بالأنماط السابقة للتعذيب المنهجي المتصلة بالأشكال السابقة للتعذيب وسوء معاملة المحتجزين. وقد شجعت المعدلات العليا للجرائم العنيفة في البلاد الجمهور العام على تأييد اتخاذ تدابير صارمة ضد المجرمين المشتبه فيهم والمدانين. وفي نفس الوقت، جعلت الصعوبات التي عانت منها الحكومة في إصلاح نظام العدالة الجنائية والنهوض الفعالية السلطات قابلة للخضوع لضغط الرأي العام وغيره من الجهات التي تطالب بإطلاق يد الشرطة لمحاربة الجريمة.

ومازالت المنظمات الرسمية وغير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في جنوب أفريقيا تتلقى وتستقصي بلاغات عن التعذيب وسوء المعاملة وأعمال القتل المثيرة للشبهات التي ترتكبها قوات الأمن. وفي مارس/آذار 1998، صرح السيد ف. س. موفامادي، وزير السلامة والأمن، أن أكثر من 5300 شكوى اعتداء قدمت خلال عام 1997 ضد الشرطة. وخلال الشهور العشرة الأولى لعام 1998، تلقت مديرية الشكاوى أكثر من 600 بلاغ عن حالات وفاة في الحجز أو نتيجة لتصرفات الشرطة، ومنها على سبيل المثال ما حدث أثناء القبض على المتهمين أو أثناء التحقيق في بعض الجرائم. ومعظم الحوادث وقعت في مقاطعتي غوتنغ وكوازولو ناتال. وقد صنفت المديرية المذكورة نصف حالات الوفاة في بداية الأمر باعتبارها حوادث وقعت نتيجة الإصابات التي تعرضوا لها قبل أو أثناء الاحتجاز أو بسبب

الإهمال، كما عزت ربعها إلى الانتحار. ومازالت المديرية، الملزمة بالتحقيق في جميع حالات الوفاة في الحجز أو الناشئة عن تصرفات الشرطة، تحقق في معظم هذه الحالات التي وقعت خلال عام 1998.

كما تلقت منظمة العفو الدولية أيضاً معلومات معززة بالأدلة حول الانتهاكات التي ارتكبها أفراد من فرق الشرطة المتخصصة مثل وحدات مكافحة جرائم القتل والسرقة وجرائم الأسلحة النارية وكذلك وحدات كلاب الشرطة وأفراد قوة الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا المتمركزة في مقاطعتي غوتنغ وكوازولو ناتال. وتشمل قائمة الانتهاكات المزعومة استخدام القوة المميتة ضد أفراد يستسلمون أو لا يشكلون أي تهديد على الحياة والتعدي بالضرب أثناء الغارات التي تشن على البيوت والتحريق بلفائف التبغ المشتعلة والاستخدام العشوائي لكلاب الشرطة لإنزال إصابات خطيرة بالمقبوض عليهم أو بالمشتبه فيهم الفارين. وفي بعض الحالات، فإن أفراد قوات الأمن المشاركين يخفون معلومات عن مكان الأشخاص المقبوض عليهم عن أقاربهم لكي يؤخروا فيما يبدو زيارتهم أو عرضهم على الأطباء أو اجتماعهم بالمحامين.

وتعبر هذه الممارسات عن بقاء العادات الماضية، والاعتماد على أساليب الإكراه في التحقيق في الجرائم التي لا يمكن لها إلا أن تساهم في تعويق محاكمة مرتكبي الجرائم أمام المحاكم.

دراسة الحالة: حالة "اختفاء" زويلي كينيث ندلوزي في سبتمبر/أيلول 1998

توفي **زويلي كينيث ندلوزي** في سبتمبر/أيلول 1998 بعد أقل من يومين الاعتداء والقبض عليه في بيته في ميدولاندز في سويتو على يد أعضاء الشرطة العسكرية التابعة لقوة الدفاع الوطنية لجنوب أفريقيا. وفي 7 سبتمبر/أيلول، قال جهاز شرطة جنوب أفريقيا إنه عثر عليه مشنوقاً في زنزانة في مركز شرطة جرِمِستون. ولكن حتى أبريل/نيسان 1999، لم يكن أي فرد قد وجه له الاتهام بسبب وفاته و لم يجر أي تحقيق في الملابسات التي اكتنفت مصرعه أو أسباب موته. ومع هذا ففي منتصف أبريل/نيسان، تولت مديرية الشكاوى (مديرية الشكاوى) مسؤولية التحقيق في الواقعة بدلاً من مركز شرطة جرِمِستون.

في ليلة 5-6 سبتمبر/أيلول، جاء ضباط الشرطة العسكرية إلى منزل **زويلي كينيث ندلوزي** واعتدوا عليه بالضرب المبرح في حضرة شهود العيان. وقد اقتادوه بالمشاركة في واقعة الاستيلاء على بعض الأسلحة النارية. وفتشوا بيته، وحفروا أرضية الفناء بحثاً فيما يبدوا عن الأسلحة. ثم غادروا المنزل ومعهم **زويلي كينيث ندلوزي**. وتوجهت أسرته إلى مراكز الشرطة والسجون للبحث عنه، ولكنهم لم يعثروا عليه حياً. وفي 8 سبتمبر/أيلول، تلقت أسرته مكالمة هاتفية من أحد مسؤولي جهاز الشرطة الجنوب أفريقي أخبرهم بأن قد توفي في زنزانته في مركز شرطة جرِمِستون بعد أن شنق نفسه بحبل من النيلون.

وكان كينيث، قبل أن يلقى مصرعه وهو في الثانية والعشرين من عمره، جندياً في قوات الدفاع الوطني بقاعدة دنوتار العسكرية في بينوني في منطقة إست راند الواقعة شرقي جوهانسبرغ. كما كان رجال الشرطة الذين ألقوا القبض عليه في 5-6 سبتمبر/أيلول 1998 يتبعون وحدة تدعى "المجموعة 16"، وهي متمركزة في القاعدة المذكورة.

وقد اتصلت شرطة جرمستون بأسرته في 8 سبتمبر/أيلول وأبلغتها بنبأ مصرعه، وطلبت منها التوجه إلى مركز الشرطة للتعرف على جثته. وعندما توجه أفراد أسرته إلى المركز، أن الطبيب الشرعي قد فحص الجثة بالفعل، فرفضوا استلام الجثة لدفنها قبل أن يفحصها طبيب شرعي مستقل لأن ملابسات "اختفاء" زويلي كينيث ندلوزي ثم مصرعه قد أصابهم بالاضطراب، كما أن إجراء التشريح دون الاتصال بأسرته لإخطارها بأمره قبل القيام به ملأهم بالشك.

وبناءً على طلب من منظمة العفو الدولية وتصريح من أسرة زويلي كينيث ندلوزي، رتبت منظمة "الوحدة المستقلة للشؤون الطبية القانونية" في مدينة ديربن أمر إجراء فحص ثانٍ للجثة على يد طبيب شرعي مستقل. وجرى هذا الفحص في 16 سبتمبر/أيلول. ووثق هذا الطبيب في تقرير الصفة التشريحية وجود الكثير من السحاجات على ساقيه وقدميه ووبديه وكتفيه وظهره وصدره ورأسه، وكذلك آثار حروق نتيجة إصابات حرارية، ربما ناشئة عن إطفاء السجائر المشتعلة في جسده. وأشارت الاختبارات التشريحية إلى أن الإصابات حديثة وربما وقعت في وقت قريب من الوفاة. وأشار التقرير أيضاً إلى وجود كدمة غائرة في مقدمة فروة الرأس مصحوبة بتزيف في غشاء المخ، وإن كانت الجمجمة لم تصب بأية شروخ. وتبين الطبيب الشرعي أن سبب الوفاة "يتفق مع الشنق مع عدم استبعاد تعرض المتوفى للتعذيب". ورغم أن تقرير الصفة التشريحية الأولى قد ذكر وجود حبل أحمر وأبيض من النيلون حول رقبة المتوفى، ولكن هذا الحبل لم يكن مع الجثة حينما أجري التشريح الثاني.

وتوجد دلائل تشير إلى أن الشرطة العسكرية ربما سلمت زويلي كينيث ندلوزي إلى وحدة متخصصة تابعة لجهاز الشرطة الجنوب أفريقي، وهي وحدة إيست راند المختصة بالجرائم المتعلقة بالأسلحة النارية. ويبدو أن بعض أفرادها قد اصطحبوه في نهاية الأمر إلى مركز شرطة جرمستون. ولا يوجد ما يشير إلى أن مركز الشرطة قد أجرى عليه فحصاً لتسجيل حالته البدنية والنفسية عند تسلمه أو أن طبيباً قد قام بالكشف عليه. وكانت لوائح الشرطة المعمول بها آنذاك تترك مسؤولية ذلك لتقدير الضابط النوبتجي عندما يأتي السجين إلى مركز الشرطة الذي سيحتجز فيه.

وتشير الصحف إلى أن زويلي كينيث ندلوزي قد أُخذ إلى محكمة دائرة جرمستون في يوم الاثنين 7 سبتمبر/أيلول. ولكن ليس لدى منظمة العفو الدولية أية معلومات عن التهم التي ربما تكون قد وجهت له أمام المحكمة قبل إعادته إلى زنزانته. وتشير المعلومات التي أدلت بها الشرطة للطبيب الشرعي المستقل إلى أنه وجد مشنوقاً في زنزانته رقم 16هـ49 في 7 سبتمبر/أيلول 1998.

وحتى أوائل إبريل/نيسان 1999، كانت شعبة المباحث العامة في مركز شرطة جرمستون هي الجهة المسؤولة عن التحقيق في واقعة الوفاة. وترحب منظمة العفو الدولية بالقرار الذي اتخذته مديرية الشكاوى بأن تتولى المسؤولية كاملة عن هذا التحقيق. وكانت منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق لأن شعبة المباحث العامة التابعة لنفس مركز الشرطة لا يمكن أن تتوافر لها في الواقع أو في الخيال الحيدة الكافية لإجراء التحقيق على الوجه الصحيح. ورغم أن المنظمة ليست لديها أية معلومات توحي بأن شرطة جرمستون كانت مسؤولة عن الإصابات التي بلا ريب لحقت بالسجين قبل وفاته، لكن أفراد جهاز الشرطة الجنوب أفريقي الذين كانوا في الخدمة في المركز منذ الوقت الذي احتجز فيه حتى وفاته

عليهم أن يجيبوا على أكثر من علامة استفهام، ومنها تقاعسهم الواضح عن ترتيب إجراء فحص طبي لسجين كان يبدو أمامهم على الأرجح مصاباً بجروح ويشعر بالخوف عندما تسلموه من الوحدة المختصة بجرائم الأسلحة النارية، وكذلك تقاعسهم الواضح عن منع السجين من الحصول على شيء كان من الممكن أن يستخدمه في الانتحار.

وتدعو منظمة العفو الدولية إلى إجراء تحقيق وافٍ نزيه في جميع جوانب الملابسات التي أدت إلى مصرع زويلي كينيث ندلوزي، وكذلك دور جميع وحدات الشرطة والجيش التي شاركت في القبض عليه. وترى منظمة العفو الدولية أن جميع حالات الوفاة هذه التي وقعت في الحجز تتطلب من جهاز الشرطة الجنوب أفريقي إجراء تحقيق وافٍ ومستقلٍ وأن على الحكومة أن تكفل لجهاز الشرطة الموارد المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ التزاماته الرسمية في هذا الصدد. ومع ذلك، فرغم أن هذت الجهاز يملك السلطة الكاملة للتحقيق في كافة تصرفات الشرطة، لكنه لا يملك سلطة التحقيق في جميع جوانب سلوك الشرطة، وليست لديه من الناحية القانونية سلطة التحقيق في الشكاوى المقدمة ضد الجيش. ولا يوجد في الوقت الراهن أي هيكل مستقل فعال لمعالجة شكاوى المدنيين ضد جنود الجيش. ولذا، يجب على جهاز الشرطة أن يرصد بدقة أي تحقيق مستقل في سلوك رجال الجيش المسؤولين عن القبض على زويلي كينيث ندلوزي. وينبغي للحكومة أن تضمن في عملية المراجعة القائمة للوائح التأديب العسكرية وغيرها من القوانين والمؤسسات المتصلة بالجيش تأسيس آلية صحيحة ومستقلة لمعالجة شكاوى المدنيين ضد العسكريين. وينبغي أن يوقف عن الخدمة كل ضابط في الشرطة أو الجيش يثبت أنه أتى بتصرف يتنافى مع القانون عند القبض على زويلي كينيث ندلوزي أو أساء معاملته، وذلك إلى حين انتهاء التحقيق، كما يجب إقامة الدعوى القضائية ضده أو/و اتخاذ إجراءات تأديبية بشأنه.

ما الذي يمكنك القيام به

نرجو أن ترسل مناشدات بالإنجليزية أو بالعربية إلى السلطات في جنوب أفريقيا تعرب فيها عن الآتي:

* قلقك بشأن حالة زويلي كينيث ندلوزي، الجندي السابق في قاعدة دونوتار العسكرية في إست راند، والذي كان في الثانية والعشرين من عمره عندما توفي في 7 سبتمبر/أيلول 1998 في زنزانة في مركز شرطة جرمستون بعد أن اعتدى عليه رجال الشرطة العسكرية بالضرب في بيته ثم قبضوا عليه في اليوم السابق على هذا التاريخ واحتجزوه في لدى وحدة إست راند المختصة بجرائم الأسلحة النارية.

* الإشارة إلى أن الطبيب الشرعي المستقل الذي أجرى فحصاً تشريحياً للجثة بتكليف من أسرة زويلي كينيث ندلوزي قد وجد أدلة تشير إلى وجود إصابات لا تتصل بوفاته التي يبدو أنها تمت بأسلوب الشنق، ومنها ضربة قوية على الرأس وإصابات بحروق ربما تخلفت عن إطفاء سجائر مشتعلة في جسده.

* الإشـــارة إلى أن مديـــرية الشـــكاوى قـــد تســـلمت في أبريل/نيسان 1999 مسؤولية التحقيق في ملابسات وفاة زويلي كينيث ندلوزي بدلاً من مركز شرطة جرِمستون.

* دعـــوة الســـلطات لأن توقـــف عـــن الخدمـــة أي ضـــابط شـــرطة أو جيش له ضلع في عملية القبض على زويـــلي كينيـــث ندلـــوزي أو تعذيـــبه أو وفاتـــه، إلى حين انتهاء التحقيق و/أو اتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة ضده.

* حـــث الحكومـــة عـــلى أن تكفـــل لمديـــرية الشـــكاوى كفايـــتها من الموارد والعاملين لكي تفي بالتزاماتها الرسمـــية بالتحقـــيق الشـــامل في جمـــيع حـــالات الوفاة في حجز الشرطة وضمان تأسيس آلية صحيحة ومستقلة لمعالجة شكاوى المدنيين ضد الجيش.

نرجو أن توجهوا رسائلكم إلى الأشخاص التالين بالفاكس أو البريد الجوي:

* Mr T M Mbeki, Executive Deputy President, Private Bag X955, Pretoria 0001, South Africa – Fax: +27 12323 2502/3

* Mr S P Mashitile, MEC for Safety and Security, Gauteng Provincial Legislature, P0 Box 62440, Marshalltown 2107, South Africa – Fax: +27 II 355 1850

* Mr A Cachalia, Director, Secretariat for Safety and Security, Private Bag X922,Pretoria 0001, South Africa – Fax: +27 12 339 2536

* Lt-Gen D S Maharj, Provincial Commissioner – Gauteng, South African Police Service, Private Bag X57, Braamfontein 2017, South Africa – Fax: +27 II 407 0436

* General S Nyandu, Chief of the South African National Defence Force, Private Bag X414, Pretoria 0001, South Africa – Fax: +27 12 355 6016

* Mr R Kasrils, Deputy Minister of Defence, Private Bag X427, Pretoria 0001, South Africa – Fax: +27123470118

وبعـــد انـــتخابات 2 يونـــيو/حزيـــران 1999، نـــرجو الاتصـــال بممـــثل منظمة العفو الدولية المحلي ليوافيكم بجميع التغييرات التي حدثت في التشكيل الحكومي أو في صفوف قوات الأمن.

الأمانة الدولية: 1 EASTON STREET, LONDON WC1X 8DJ, UNITED KINGDOM